تربية الحيوان

وتطوراتها المختلفة فى مصر مدى ربع قرن*

للدكتور أحمد فاضل الخشن

أستاذ تربية الحيوان بكلية الزراعة بالجيزة

فى مدى ربع القرن الأخير تطورت أحوال الزراعة فى مصر فى كثير من نواحيها تطوراً نطمئن إلى وضعه بالتقدم المحسوس الواضح الأثر وعلى الأخص فى الاتجاهات الآتية :

١ — استعمال الآلات الزراعية الحديثة

٢ — استعمال الأسمدة الصناعية

٣ — إصلاح جزء كبير من الأراضى البور

٤ — انتشار بساتين الفاكهة فى جميع المديريات بصفة عامة

٥ — الاهتمام بتربية الحيوان

٦ — العناية بصناعة الألبان وسائر الصناعات الزراعية

٧ — نشر التعليم الزراعى بمختلف درجاته

هذا ومع علمنا بأن كثيراً من هذه المسائل مرتبطاً بعضه ارتباطاً وثيقاً غير أننا نلاحظ أن التقدم المشار إليه لم يكن على وتيرة واحدة فيها جميعاً بل اختلفت سرعته فيما بينها وسبق بعضها البعض الآخر على أى حال .

ولهذا السبب لم يكن نصيب تربية الحيوان من العناية مماثلا لذلك النصيب الذى دفع بزراعة أشجار الفواكه إلى الأمام دفعاً كبيراً . وفى واقع الأمر أن تربية الحيوان فى مصر مرت بها ثلاثة أدوار مختلفة من مدة الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة .

* كتبت لمناسبة العيد الفضى لجمعية خريجى المعاهد الزراعية وذلك فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٣

أما الدور الأول فقد كان فى بداية الفترة التى حددناها ويتميز هذا الدور بوجه خاص بما يأتى :

١ — عناية كبار المزارعين بماشيتهم عناية كانت ملحوظة وكانت تشمل ماشية العمل ودواب النقل والركوب .

٢ — إغفال المصالح الحكومية لتربية الحيوان كجزء من السياسة الزراعية العليا للبلاد .

وإذا شئنا الاستناد إلى الأسباب التى حدت بكبار المزارعين للاهتمام بماشيتهم ودواب ركوبهم لوجدنا أن أغلب تلك العناية يرجع إلى سكن هذه الطبقة الموسرة فى الريف وإلى انصرافهم لزراعة الجزء الأكبر من أراضيهم لحسابهم الخاص مما كان يقتضى منهم الاتقان فى العمل وحسن اختيار الثيران لهذا الغرض . ولقد كانت المنافسة بينهم فى هذه الناحية منافسة جدية حتى إذا ما جمعتهم مجالسهم الخاصة تباروا فى ذكر ماشيتهم والإشادة بجودتها وقدرتها ومحاسنها . ونحن لا يزال الكثير منا ممن يذكر الريف يذكر أيضاً قوة تلك الثيران العاملة وضخامتها وكبر أحجامها تلك النماذج التي قلما تقع العين على مثلها فى هذه الأيام الحالية .

ولقد كانت إقامة أعيان الريف فى بلادهم وقراهم سبباً فى ازدهار حركة اجتماعية فى تلك البلاد نتيجة التزاور والمودة وما يعود منهما من المعاملات المختلفة وكان ذلك كله من أقوى الأسباب التى حتمت ضرورة الاهتمام بحيوانات الركوب والنقل بل إن أغلب هؤلاء الأعيان كانت لهم هواية حقيقية فى هذه الناحية وكانوا يعرفون خيولهم بأسمائها المدللة وكانوا يجهزونها بأطقم من فضة وقطيفة أو من أفخر أنواع الجلود .

ومن غريب الأمر أن اهتمام كبار المزارعين لم يتعد الحيوانات التى ذكرنا

إلى الجاموس أو الأغنام فالجاموس كان عندهم حيوان اللبن والسمن فتركوا أمره إلى السيدات والخدم أو الأغنام فكانت لا تمر بذاكرتهم إلا وقت الولائم ثم تمضى بنهايتها وكانت فى أيدى صغار الفلاحين والأعراب من الرعاة فى غالب الأحوال . وهـذا الأمر على غرابته له تعليل واضح معروف فالمزارع المصرى لم يكن يعرف الحيوان على أنه مصـدر من مصادر الإنتاج الزراعيـة بمعنى أنه محصول يستغل فى حد ذاته ، بل كان ينظر إليـه على اعتبار أنه أداة عاملة فى الحقول يسخره فى تحضير الأرض وخدمتها لزراعة المحاصيل النباتية .

وفى واقع الأمر أن زراعـة القطن كانت تدر على زارعيه أرباحاً طائلة تغنيهم عن التفكير فى ما عداه وأصبح المحصول الأول فى البلاد وأصبح الميزان الحساس فى كافة التقديرات الزراعيـة فكانت أثمانه تحدد أثمان المحاصيل الأخرى وأثمان الحيوانات وأثمان الأراضى أيضاً .

ولا يخفى أن هـذا الدور الأول الذى نشير إليه كان متأثراً أشد التأثر بالحرب العالمية الماضية التى كانت لهـا من الظواهر ما للحرب الحالية مع فارق واحد هو فرق فى الدرجة وأعنى بذلك أن المسرح الأكبر للحرب الماضية كان بعيداً عن مصر فكان تأثير ذلك البعد ملطفاً ومخففاً من وطأة أزمات التموين فلم تشعر البلاد بثقل تلك الوطأة إلا قليلا ومن الحق أن نقول إن وارد الأغنام من سوريا والعراق وتركيا انقطع بطبيعة الحال غير أن استمرار ورود الأغنام للذبح من برقة ومن السودان فضلا عن استمرار جلب الماشية للذبح من الأقطار المذكورة ساعد كثيراً فى عدم وجود عجز محسوس من استهلاك اللحم فى البلاد المصرية .

ومن الصحيح أيضاً أن الجيوش المحاربة فى الحرب الماضية احتاجت إلى عدد كبير من دواب النقل كالجمال والحمير فجمعتها من البلاد غير أن تأثير ذلك

كان مؤقتاً فلم تشعر البلاد بأزمة حقيقيـة فى هـذه الناحية لإحلال وسائل النقل الميكانيكى بسرعـة فائقة عقب الحرب المذكورة ، فى نقل الحاصلات والسكان بين مختلف مناطق البلاد . ولا يفوتنا أن نذكر أن ظروف الحرب الماضية أدت إلى ارتفاع أسعار اللحوم بصفة خاصـة وسائر منتجات الحيوان بصفة عامة كما أن الرواج الشديد الذى رفع من أسعار القطن إلى حالة لم يسمع بها العالم من قبل رفعت أسـعار الحيوانات الحية ومنتجاتها إلى الصعود تمشياً مع مستوى الأسعار العامة فى ذلك الوقت ويذكر كاتب هذه السطور أن الثور الجيد كان يباع بنحو السبعين جنيهاً وأن إحدى الجاموسات بيعت بمائة وعشرين جنيهاً وكان يعرض نحو السبعمائة من الجنيهات ثمناً للفدان الواحد حينما وصلت أسعار القطن ما بين الأربعين والثمانية والأربعين من الجنيهات للقنطار الواحد ولقد ذكرنا فى صدر هذا البحث أن من مميزات العهد المذكور إغفال الحكومة لشئون تربية الحيوان إغفالا نرى أن سببه الأكبر حداثة العهد بوزارة الزراعة التى لم تنشأ إلا سنة ١٩١٣ فلم تكن لديها الفرصة الكافية لدراسة هذه الشئون ولم تكن الإحصاءات قد لعبت بعد ذلك الدور الهام الذى تلعبه الآن فى تقرير الواقع من الأمور .

ولقد أدّى هذا الرواج الشديد الذى أشرنا إليه فيما سبق إلى كثرة تداول النقد بين أيدى المزارعين بكثرة جعلت إيراداتهم تفوق نفقاتهم بمراحل بعيدة مما أطمع البعض منهم فى التوسع الزراعى فاقتنوا أرضاً جديدة سواء عن طريق التملك أو الإيجار أما البعض الآخر فقد عمد إلى سكنى المدن وهجران الريف جاعلا الرفاهية فى الحياة كل غايته التى يصبو إليها وقنع بتأجير أرضه للغير أو إدارتها عن طريق المراسلات على اختلاف أنواعها . ولقد كان لهـذه الحركة — هجرة الريف إلى المدن — نتائج أثرت فى المستوى الزراعى العام فى البلاد وجعلته يرتد خطوات إلى الوراء لأن الذين تولوا مباشرة الزراعـة لم يكن

لديهم الحافز الشخصى ولم تكن لديهم الخبرة التى كانت للراحلين .

وفى الواقع أن بوادر الدور الثانى من الأدوار الثلاثة التى مرت بتربية الحيوان فى مصر أخيراً والتى أشرنا إليها فيما سبق من السطور . هذه البوادر أخذت تظهر للعيان فى وقت واحد مع اشتداد حركة الهجرة للمدن . ذلك أن الرواج الشديد الذى لم نعهد له مثيلا فى تاريخ الزراعة المصرية لا بد وأن يعقبه رد فعل كما يعرف الذين درسوا قوانين الاقتصاد فما بدأت العملية تدور فى تيار الانخفاض — انخفاض أثمان المحاصيل وانخفاض النقد المتداول وانخفاض المستوى المالى العام فى مصر وفى الخارج — حتى بدأت هنا أزمة مخيفة تناولت بأنيابها كل من فى مصر وما فى مصر مما لم يغب عن أذهاننا بعد ومما اضطر الحكومة للتدخل فى حل أزمة أصحاب الأطيان ومستأجريها وفى تخفيف الضرائب وتأجيل الأقساط إلى غير ذلك من طرق اتخذت علاجاً للأعراض الظاهرة . أما السبب الحقيقى والعلة الخافية فلم يلتفت لها أحد حتى كتب بعض رجال الفن الزراعى وكان لنا الشرف أن نكون منهم لافتين أنظار الحكومة والشعب إلى ضرورة تنويع المحاصيل المصرية ودعا كاتب هذه السطور بصفة خاصة إلى وجوب إحلال تربية الحيوان مركزها الطبيعى كاحدى الفروع الرئيسية للزراعة المصرية حتى ترتكز هذه الزراعة على قوائم متينة يشد بعضها بعضاً .

ومن المؤكد أنه فى أثناء سنوات الأزمة الناشئة عن تدهور أثمان القطن والتى كانت على أشدها فى ١٩٣١ — ١٩٣٢ وأنه بينما كانت الدوائر الحكومية والرؤوس المفكرة فى البلاد تتبادل الآراء سعياً فى إيجاد مخرج من الأزمة المذكورة أثناء ذلك كله أخذ الفلاح المصرى من تلقاء ذاته فى طرق شتى الأبواب الزراعية كسباً لقوته فتفتقت حيلته إلى الاهتداء على بعض عناصر تربية الحيوان .

ونحن نسجل هنا هذا العمل على أن ظاهره يدل على بدء اهتمام مزارعى مصر بالإنتاج الحيوانى لذاته ولنفسه إذ تحولت نظرتهم إلى الحيوان من اعتباره آلة للعمل فى الحقول إلى اعتباره محصولا فى حد ذاته .

وهـذه الظاهرة التى نشير إليها هى تسمين العجول البقرية على البرسيم وبيعها عند انتهاء موسمه . والذى أخذ بهذه العملية هو بعض كبار المزارعين وكثير من الدوائر الزراعية الكبرى ، ولقد أخذت هذه العملية فى الانتشار عاماً بعد عام حتى أصبحت قاعدة من قواعد الزراعـة وحتى أصبحت عجول التسمين لا تخلو منها مزرعة من المزارع .

وفى هذا الدور الثانى من تربية الحيوان ظهر اهتمام الحكومة بالموضوع واضحاً جلياً عن طريق إدخال تربية الحيوان وما يتعلق بها من العلوم فى صلب برامج التعليم الزراعى وعن طريق تكوين لجان فنيـة للاشارة بما تراه على الحكومة وعن طريق انتداب بعض خبراء من الخارج للمساعدة فى دراسة هذه الناحية الفنية الجديدة على مصر وزراعة مصر . ولقد كان لجمعية خريجى المعاهد الزراعية شأن يذكر فيشكر ومساهمـة حقيقية قيمة ، ونحن لا نعدو الواقع إذا قررنا أن لخريجى المعاهد الزراعية القدح الأعلى فى إيجاد نهضة حقيقية تشمل تربية الحيوان بكافة فروعها ، فالجمعية الزراعية الملكية وكلية الزراعة والمؤتمر الزراعى الأول ومجلة الفلاحة ومصلحة الأملاك الأميرية ووزارة الزراعة وعلى رأس القائمة جميعاً ديوان الخاصة الملكية ، كل هؤلاء بذلوا من الجهود ما كان له أكبر وقع فى اهتمام البـلاد بتربية الحيوان اهتماماً تعدى القول إلى الفعل وبذلك دخلت تربية الحيوان فى مصر فى دورها الثالث .

وإذا كان الدور الثـانى يتميز باهتمام المزارعين تحت ضغط الظروف الاقتصادية ، ويبدء يقظـة الدوائر الحكومية وأخذها بنشر التعليم والدعوة

لتربية الحيوان ، فإن الدور الثالث والأخير له طابعه الخاص به وهو طابع اهتمام البلاد حكومة وشعباً بتربيـة الحيوان فالمزارعون يقبلون على اقتناء الحيوانات واستغلالها ولم يعودوا مقيدين بأوضاع مصطلح عليها كتقييدهم فيما سبق بثيران العمل أو كحصر عنايتهم فى تسمين العجول على البرسيم فقد اتسع أفق التفكير أمامهم نتيجة للتنافس الحاصـل بينهم من جهة ثم لازدياد نشر التعليم الزراعى وإقبال طبقة المتنورين من المزارعين على الاستشارة والقراءة والاطلاع ولقد مكنهم من إشباع رغبتهم هـذه وجود مؤلفات عربية ظهرت حديثاً وللمرة الأولى وبذلك أصبح النشاط العلمى والمجهود العملى يلتقيان ويعملان معاً فى خدمة تربية الحيوان والزراعة المصرية على وجه العموم .

وفى هـذا الدور الثالث يتخذ اهتمام الحكومة ناحية عملية حقيقيـة ، فالمعاهد الزراعية تنشر العلم بكافة الوسائل وتعمل على تحسين الحيوانات المصرية واختبار بعض الأنواع الشهيرة من الحيوانات الأجنبية ، ووزارة الزراعـة أنشأت قسما خاصاً لتربية الحيوان وأخذت فى تحضير مشروعات متعددة لتحسين الماشية والجاموس وغيرها من الحيوانات وإرشاد الأهالى إلى الطرق والأساليب الصحيحة ليتبعوها وأصبحت سياسـة الوزارة المذكورة تعنى بالثروة الحيوانية أكبر عناية .

ومن غريب الأمور أن تتأثر فترة الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة بحربين عامتين طاحنتين . فالحرب الحاليـة وقد بدأت فى ١٩٣٩ ووصلت نارها إلى أبواب هـذه البلاد كان لها فضل كبير فى إقناع الرأى العام المصرى إلى نقص الإنتاج الحيوانى فى هذه البلاد نقصاً فاضحاً وكان هذا الاقناع أقوى من أية دعاية يمكن أن تتضافر الأيدى المختصـة على القيام بها ، قد شعر الشعب بأنه لا ينتج ما يكفى حاجته من اللحوم أو الألبان أو البيض أو الصوف لا لسبب

معروف إلا لتغلب القطن على هـذه المحاصيل فى الزمن السالف . ووجدت الحكومة نفسها أمام أزمة التموين فى حاجـة إلى فرض قيود وسن تشريعات حدَّت من التوسع فى زراعـة القطن وغيرت مجرى النظام الزراعى السابق تغيراً يصح لنا من دراسته أن نقول مطمئنين بأن تربية الحيوان ستحتل مكاناً هاماً فى الوضع الزراعى المصرى بعد هـذه الحرب ، وأنها ستقفز بخطوات سريعة إلى الأمام وذلك كله فى صالح الزراعة المصرية على أى حال .

على أننا لازلنا فى أول الشوط ، وقد أصبح من المعين على البلاد أن تتلافى أسباب النقص فى الإنتاج الحيوانى وأن تسير بخطى أسرع بعد أن تنتهى الحرب . وأن فى مراجعة تعداد الحيوانات المصرية على مدى العشرة سـنوات الأخيرة الدليل الحسى على توالى ازدياد الحيوانات الحيـة فى هذه البـلاد عاماً بعد عام .

ومن المؤكد أن الأراضى الزراعية فى مصر لم تصل بعد إلى أقصى تحمل لهـا فى الحيوانات ، وأنه يمكنها أن تحمل عدداً كبيراً أيضاً فوق ما تحمله الآن من رؤوس المـاشية على اختلاف أنواعها . ولعل فى هذا الوضع ما يدل دلالة واضحـة على أن تربية الحيوان والزراعـة شيء واحد وموضوع واحـد لارتباطهما بأوثق الروابط ، إذ كلاهما يعتمد على الآخر فى صميم وجوده واستقلاله .

ولقد قلنا فيما تقدم أننا بدأنا السير فعلا ولو أننا لا نزال فى أول الطريق وسيستغرق السير بنا زمنا طويلا وأجيالا عديدة لأن الحيوانات المصرية بحالتها الراهنـة قليلة الإنتاج نسبياً ولا بد من رفع محصولها إلى مستوى محاصيل الحيوانات الأوروبيـة عن طريق الانتخاب وتكوين السـلالات والأنواع الأصلية كما ذلك تقتضى فترة طويلة من الدهر . ولقد استغرقت الأساليب

التى اتبعت فى تحسين الماشية الأوروبية الأصلية ما يناهز المائة عام فى عمل متواصل حتى وصلت إلى ما هى عليه الآن .

ونحن لو تركنا تفاصيل الناحية الفنية جانباً لوجدنا أن على الحكومة واجب تشجيع المزارعين على بذل المزيد من العناية بحيواناتهم والإكثار منها وترقية شئونها وكل ذلك يمكن الحصول عليه بالعناية الرشيدة وبالمعارض الدورية وبمنح المكافآت ، وبتقديم السلف ويأتى من وراء ذلك مشروع التأمين على الماشية ضماناً لأصحابها فى التعويض عنها مما يغريهم على التوسع فى تربيتها .

ومن هذا نرى أن طريق المستقبل واضحة المعالم مأمونة العواقب وما على البلاد إلا موالاة السير فيها على النحو الذى رسمنا فتجنى من وراء ذلك أبرك الثمرات .